



ان الشافعي رحمه الله عليه كلفه في شرح مسلم قال انما المتعدي
 واحتمى هذا الحديث **حرم من** في الجوار من جابر بن عبد الله والسر
 بتوجيه ابن ابي
ثم ان بطرق الجبل اهل الحرم وهو الجبل قبله فقولوه
لبنا كماله وايضا قال ابن جرير الطريق اصله الصريح ثم استعمل ما في
 معناه كالصريح وما في رده مطرفة لانه اوله بطريقهما اي بطريق
 ومنه هذا الحديث فعمدة هي ان يقدم عليهم ليلان من شأن القادس
 ليلان في الباب وذلك لانه ابي جعفر حليلته عليه اي بفتح عند اطلاع
 عليه فكانت سببا لبعثها وهو انما فقيه المصطفى علي ما تدوم سنة
 الالفة وتتأكد بها الحجة فينبغي ان يجنب ما مشتهر اهله وقال العلامة
 وعزم النظافة وان لا يعرض لروية عورة مناهة ان في قوله ان بطريق
 مصدرية وليلا يتصب على النظر في **قن جابر** بن عبد الله ورواه احمد
 عن سعد بن زياد ولعله هي ان بطريق الرجل اهله ليلان بعد صلاة
 العشاء قال البيهقي ورجاله رجال الصحيح الا ان الزهري لم يتركها
قن ان يقتل شي من الدواب صبرا من جابر بن عبد الله **حرمه عن**
جابر بن عبد الله
ثم ان يلبس علم القريش فتنه اكلها به عليه ولو اسع صاحبه في يوحا او
 غيره عند الثراء خلافا للحنفية وقوله الحاكم العماد في خلافة الائمة في القريش
 التي القريش ملبس علم قريش وهو علم اخذوا لخلق من السلف رده الذهب
 يانه لا يطالب بختنه ولا تعليمه كما يبا فقدم بل هو في احدته اثنا بعين ولم يبعثهم
 انهم **وكان في الجوار من جابر** قال ان علي شرطه وقره الذهب ورواه عنه
 الزهري ايضا بل غلط في ان تخصص القبول والقبول عليه ما اوتى نوطا
 وقال حسن صحيح
ثم ان يصنع في رملته بن فية **الرجل احدي رجليه على الخرب وهو**
مستلق على فخذه ثم انما ان يلبس الكشاف عورته والافندي ما وفعل
 النبي لذلك في نسجه لضرورة ابيان الجوار والافناء في الياسر كان على
 خلاف ذلك من الزنك والاشام ومن يبا الاحتشام والقول بان هذا النبي مشفق
 بفعله ورواه ابن جابر ان النبي لا يشمت بالاحتشام ان هذا النبي عام
 لانه قول بيتا والابح واستكراه في الحسين فعلى من يدعي قصه عليه
حرم من ابي سعيد الكلابي ورواه الطبراني ايضا ورواه المصنف لسنه
 وهو تقصير ياحقه انزل لخصته فقد قال البيهقي رجليه ثقات القريب

وظاهر

وظاهر منه المصنف انه لا يوجد متزجا في احد النبيين بل ولا احد من
 السنة والائمة اقتصر على غيره وهو غفلة طرد خروجه مسلم والبخاري في
 اللباس بالنظر الى ركنه قال يرفع يدك يفتح ويأود في الابد والزهري
 في الاستبراء ان عن جابر والمولف كانه نتج المازري حيث قال هذا الحديث ليس
 في الكتب وذهبت عن رد الحافظ له يانه عنده البخاري في اللباس
ثم ان يدخل باليد المفعول ويمن للفاعل **المال** لا يتصلح ونحو **الامر**
 ان يبي بستر عورتك في الطهارة **عن جابر** ثم قال ان علي شرطه او قره
 الذهب في التبييض كلفه خضقه في الجوار وعده من مثاليه تراه بن شعيب
 الجاني وقال قال يحيى لا يكتب حد يرثه والشباب ضعيف وثبته في اللسان
 وثقاه ابن الجار عن البخاري انه قال منكر الحديث
ثم ان يس الرجل ذكره **بيمينه** اي بيده اليمنى فيكرهه تفرقها عن الشافعي
 ونحو مما عنده الظاهر بيمينه وعلية النبي اظهار شرفها ومن يترجمها على اللسان وهي في
 ادب الشرع من عدة للاهل والشرع والاختلاف في اللباس كما في الفقه والشافعي
 اليد في المارة كالرجل والمزك كذا مر وفيه شمول لاملة الجوار وغيرها كذا
 فيه في رواية لسلس بنو له وهو يبول والا يصعد الشافعيه الاخذ بالاطلاق
 واجيب عما ورد عليه من لزوم تدل على العالم علم الخاص بانه لا يورثه
 هنا اذ ذاك عمله فما اذ لم يخرج القيد من الغالب واليه ان العام اولى بالخاص
 من الخاص وما هنا بخلافه ان العالم من الجنس الذي يكون حاله الجوار والانه
 اذا لم يكن اللباس باليمين حال الاستنجاء مع مطاوعة الحاجة اليه فغرضه في غيره
 وبسبب ان كراهة من الذكر لا تقتصر باليمين بل باليسار وشاهها في غير مخالفة
 البول والسنجاء **المنيب** قال الفخر الرازي العبد كثر النعمة في جميع افعالها
 فمن استنجى بيمينه او من يما قرحه ففقد نعمته البديت لان الله خلقها
 وجعل احداهما اقرب من الاخرى فاستنققت الاقرب يزيد رجاها الشرف
 والتفضيل وتفضيل الناقص عدول به عن العدل والله لا يامل الا بالعدل
 والاعمال بعضها شريف وبعضها خسيس كازالة الخيط فاذا اخذت المصيف
 باليسار وازلت الخيط او مسست الفرج باليمين ففقد خصصت الشريف
 بالخسيس ففقدت من حقه وطهرته وعدلت عن العدل **وان يمشي في رجل**
واحدة **وان يشغل** **اليمين** الاضلال من التملق وهو كما يغطي يده باليسار
 ويشغف يده قال الزركشي وهو في قوله القنما ان يجرد يده بغيره ثم يرفه
 يديه على عاتقها الا يستر قدميه وانه عورتهم وعقد المغويين ان يتجمل به
 فلا يرفع منه جانبا فتكون اكثر عورتهم فقد رخصه على الاستعمال بيد نهما